



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية
(EESC)



القمة الأوروبية ومتوسطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية

والمؤسسات المشابهة لها

روما 10-12 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

البيان الختامي

1. يتقدم ممثلوا المجالس الاقتصادية والاجتماعية (EESCs) والمؤسسات المشابهة لها، بالإضافة إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني من الدول الشريكة في المنطقة الأوروبية ومتوسطة والتي لا تملك مجالس اقتصادية أو اجتماعية أو مؤسسات مشابهة وفقاً للتفويض الذي أكد عليه إعلان برشلونة لعام 1995 وتم توسيعه ليشمل الإتحاد من أجل المتوسط (UfM)، بالشكر للمجلس الإيطالي الوطني للاقتصاد والعمل (CNEL) لحسن ضيافته ومساهمته في نجاح القمة.
2. قامت الوفود من أغلب دول الإتحاد من أجل المتوسط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (EESC)، خلال القمة بمناقشة مشاركة المجتمع المدني في الإتحاد من أجل المتوسط، وبالأخص تشكيل جمعية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المشابهة لها، ضمن بنية المؤسسات في الإتحاد من أجل المتوسط (UfM).
3. شمل جدول الأعمال أيضاً قضايا أخرى مثل: تأمين العمل اللانق والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط، والتدريب المهني كعامل لزيادة التنافسية وخلق فرص العمل، وبناء مجتمع أكثر عدالة في المنطقة الأوروبية ومتوسطة والسياسات الزراعية في الإتحاد من أجل المتوسط.

قام المشاركون بتبني التوصيات التالية:

حول دور ومشاركة المجتمع المدني في الإتحاد من أجل المتوسط (UfM)

المشاركون:

4. التأكيد على أهمية تطوير دول الإتحاد من أجل المتوسط لتصبح منطقة تتصف بالأمان والاستقرار والإزدهار والحوار. ويدعو المشاركون إلى تحرك شامل من أجل إحلال سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

5. إعادة التأكيد على أهمية تطوير الديمقراطية التشاركية في دول الإتحاد من أجل المتوسط والتي تشمل منظمات المجتمع المدني بما يخص عملية اتخاذ القرار في تلك الدول . حيث ستؤدي المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في دول الإتحاد من أجل المتوسط إلى زيادة في مستوى التعاون والمساعدة على تجاوز الإنقسامات السياسية.
6. الترحيب بتقرير البرلمان الأوروبي بتاريخ 3 مايو/أيار 2010 حول الإتحاد من أجل المتوسط والذي ينص على أن عمليات التبادل الثقافي المحدودة لا يمكنها لوحدها الجمع بين شعوب حوض البحر المتوسط، بل يجب تطوير الحوار بين كافة الشركاء والجهات ذات الصلة، بما فيها السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وهو ما سيضمن أن يتم اتخاذ القرارات بشفافية ويتحقق إشراك تلك الجهات في عملية اتخاذ القرار في دول الإتحاد .
7. الرد على دعوة البرلمان الأوروبي إلى إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي أورو متوسطي، عن طريق تقديم اقتراح يتضمن إنشاء جمعية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المشابهة لها ضمن الإتحاد من أجل المتوسط (UFM)، والتي ينبغي أن تحصل على مكانة استشارية داخل بنية الإتحاد .
8. الترحيب بالاتفاق على تأسيس الجمعية وتبني النظام الداخلي لها (مدرج في الملحق). حيث سيتم تقديم النظام الداخلي إلى مؤسسات الإتحاد من أجل المتوسط لتصبح الجمعية الجديدة هيئة استشارية ضمن الإتحاد من أجل المتوسط.
9. دعم مطالبة الجمعية البرلمانية الأوروبية ومتوسطة بأن تصبح جمعية برلمانية تابعة للإتحاد من أجل المتوسط لتضمن تحقيق الديمقراطية التمثيلية في دول الإتحاد. كما رحب المشاركون بتشكيل الجمعية المحلية والإقليمية الأورو- متوسطية في كانون الثاني عام 2010. كما رحبوا بطلب تلك الجمعية بتمثيل السلطات المحلية والإقليمية في الإتحاد من أجل المتوسط. وأشار المشاركون إلى أن جمعية المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المشابهة لها والتابعة للإتحاد من أجل المتوسط، ستقوم باستكمال البنية المؤسساتية للإتحاد ومنحه بعد الديمقراطية التشاركية. وستشمل بشكل كامل أيضاً منظمات المجتمع المدني بالتعاون ضمن الإتحاد من أجل المتوسط.
10. التأكيد على أهمية الدور الذي ستلعبه جمعية المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المشابهة لها من خلال تركيبها المؤلفة من ممثلي مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية وممثلي المجتمع المدني والذين سيقومون بتقديم مقترحات لتعزيز ومتابعة مشاريع الإتحاد من أجل المتوسط. كما سيكون ممكناً للجمعية لعب دور مهم في تطوير التواصل داخل الإتحاد وزيادة الوعي وإعلام المواطنين بنشاطاته.

حول تأمين العمل اللائق والتنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

المشاركون:

11. الأخذ بعين الاعتبار أن شح المياه يُعتبر من القضايا ذات الأهمية القصوى لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي يعيش فيها حوالي 450 مليون نسمة. حيث لا يستطيع في منطقة حوض المتوسط حوالي 20 مليون شخص الحصول على مياه صالحة للشرب. فهذا يعود بشكل جزئي إلى عوامل بيئية، ولكن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتقنية البشرية تساهم فيه أيضاً.
12. الأخذ بعين الاعتبار على أن عدم الإستغلال الأمثل للمياه هو من المشاكل الرئيسية، حيث يجب السيطرة على مجاري المياه وضبطها واستغلال وإدارة مياه الشرب والري والمياه لأغراض الصناعة بشكل أفضل. حيث يُنصح بتطبيق سياسات التنمية المستدامة كإعادة التكرير وإعادة استغلال المياه مع التركيز على التوافق بين النهج والخيارات التكنولوجية المتوفرة والتأكد من حماية البيئة (استهلاك المياه وإنتاج الطاقة والزراعة والزراعات الأحادية).
13. الأسف لعدم إمكانية تبني استراتيجية تشمل منطقة حوض المتوسط للمياه خلال المؤتمر الوزاري لدول الإتحاد من أجل المتوسط حول المياه الذي عُقد في برشلونة في أبريل/نيسان 2010، وخصوصاً مع وجود اتفاق حول المضمون الأساسي للإستراتيجية.

14. التركيز على ضرورة اتخاذ خطوات لتحسين توافق الأساليب في المنطقة والإشارة إلى الحاجة لتنسيق إدارة الموارد المشتركة. وباعتبار منطقة البحر المتوسط منطقة تنقسم التراث، فإنه من المهم جداً إسهام كافة أصحاب المصلحة عند وضع نموذج متكامل للإدارة مبني على التوزيع العادل للمياه وخاصة أن الحصول على المياه يُعتبر من الحقوق الأساسية للإنسان.

15. دعم تطبيق نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 حول القانون المتعلق باستخدام الموارد العالمية للمياه الجارية لأغراض غير ملاحية، وذلك تماشياً مع روح "التقسيم العادل" في ملانمة القوانين والإستغلال المنطقي للموارد المائية بين الدول المتجاورة.

16. الإشارة إلى إمكانية قيام منظمات المجتمع المدني، وخاصة المجالس الاقتصادية والاجتماعية، للعمل على توفير شفافية في أسواق المياه وضمان أداؤها بكفاءة وتنسيق المشاريع حسب الاحتياجات الحقيقية. ومن المهم جداً استشارة ممثلي المجتمع المدني لأن المخاطر كبيرة وهي تتعلق بحصول الناس على المياه وبتأمين الصرف الصحي، كما أنها لها تأثيراً على فرص العمل وظروف التوظيف بالإضافة إلى الكفاءات والمهارات ومشاريع التنمية . ولكي تكون هذه الإستشارات عادلة وشفافة، لا بد من وجود اعتراف بحق الشراكة وإجراء الاجتماعات وتوفير حرية في التعبير والإعلام حر.

17. الإشارة إلى أن الوقت لكي تقوم مشاريع إدارة المياه في الإتحاد من أجل المتوسط واستراتيجية المياه المستقبلية لمنطقة حوض المتوسط بدمج القضايا المتعلقة بالقوة العاملة وتأمين فرص العمل اللائقة في إطار متكامل لإدارة الموارد البشرية، لأن هناك قطاعات عديدة متصلة بوضع القوى العاملة واستدامة فرص العمل. ويوصي المشاركون بضرورة دمج الإتفاقيات المتعلقة بالعمل اللائق الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO)، في مشاريع المياه في الإتحاد من أجل المتوسط وفي استراتيجية المياه لمنطقة حوض المتوسط.

18. اقتراح عمل الدول الأعضاء مع الشركاء المدنيين وذلك بدعم من منظمة العمل الدولية، لخلق قاعدة بيانات للوظائف المباشرة وغير المباشرة على كافة مستويات المهارات والكفاءات في قطاع المياه والصرف الصحي، مع رؤية تتوقع احتياجات التدريب المهني في تلك القطاعات . كما يجب إيجاد إطار مرجعي للاعتراف بالمهارات والكفاءات للأشخاص في تلك القطاعات بحيث يتم الاعتراف به من قبل عدد من الأطراف.

19. التوصية باستخدام معايير تقييم الآثار المستدامة (SIA)، التي تستخدمها المفوضية الأوروبية كجزء من مفاوضات الإتفاقيات التجارية)، لتأمين العمل اللائق في مشاريع المياه والصرف الصحي في الإتحاد من أجل المتوسط، وذلك بإشراك الجهات ذات الصلة من المجتمع المدني عن طريق التنسيق بين ممثلي المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المشابهة لها التابعة للإتحاد من أجل المتوسط أو اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية (EESC).

حول السياسة الزراعية في الإتحاد من أجل المتوسط - أولوية مستقبلية؟

المشاركون:

20. الإشارة إلى أن الزراعة في منطقة البحر المتوسط تتميز بتنوعها الكبير. فبالإضافة إلى الإختلاف في أنظمة الإنتاج فيها، هناك مستويات متباينة في تطور تلك الأنظمة والدعم العام فيها للبنية الزراعية والاقتصادية. وبالرغم من ذلك تمثل الزراعة في منطقة حوض البحر المتوسط العمود الفقري للمناطق الريفية ومحركاً للاقتصاد فيها.

21. التأكيد على أهمية تطوير تدابير أمن الغذاء في ضوء كل من: الأزمة الغذائية الأخيرة والزيادة في عدد السكان والضغط على الموارد الطبيعية والنظام البيئي والتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على الزراعة.

22. تجدر الإشارة إلى أن عملية تحرير التجارة الزراعية ستؤثر على استدامة الزراعة في منطقة البحر المتوسط. ويؤكد المشاركون على أن التحرير نفسه يجب ألا يكون هدفاً وإنما وسيلة لتحقيق الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقليمية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. كما يجب تقاسم العائدات من فتح الأسواق بشكل عادل وبالتساوي على طول سلسلة الإنتاج.

23. اقترح المشاركون على السلطات العامة وضع استراتيجيات طويلة المدى تستند إلى تطوير التدريب والتكنولوجيا والأبحاث التي ستمكّن الزراعة من الإستمرار كنشاط قادر على الصمود. ويجب وضع سياسات لتوظيف الأموال في النشاطات بالمناطق الريفية، وتقديم الدعم للمزارعين وأعمالهم لمساعدتهم في التأقلم مع الصيغة الجديدة للإنتاج. كما يجب دعم المشاريع الصغيرة لإنتاج الغذاء لزيادة توفر الغذاء والحفاظ على الجودة البيئية.

24. التأكيد على الحاجة لوضع استراتيجية أكثر ديناميكية للسوق بحيث تصبح الزراعة في منطقة حوض المتوسط أكثر تنافسية. وبإمكان الجمعيات التعاونية والمنتجين الآخرين لعب دور هام في هذا المجال، بحيث تكون وسيلة يستخدمها المزارعون في تجميع المون وتحسين وضعهم في أسواقهم. غير أن المشكلة الأكبر التي تواجه الجمعيات التعاونية اليوم في منطقة حوض المتوسط هي نقص الموظفين الأكفاء لإدارة تلك التعاونيات بشكل تجاري.

25. دعوة الدول المطلّة على البحر المتوسط إلى تنفيذ سياسة تدريب موجهة نحو قطاع الزراعة لتشجيع التوظيف عالي الجودة ومساعدة القوة العاملة على التأقلم مع مطالب النموذج الجديد للإنتاج والحد من الآثار السلبية عن الهجرات الجماعية المتدفقة من الريف على التوظيف والنزوح.

26. التوصية بتقديم سياسة هيكلية جديدة وحوافز تُقدّم للشباب والمرأة بحيث تمنح قيمة لعملهم وتمكنهم الخروج من الإقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى تعزيز إحداه جمعيات تعاونية كوسيلة تدعم روح المبادرة في مجال الزراعة. حيث يمكن عكس التوجه الخطير لهجرة السكان من المناطق الريفية فقط من خلال الإشراف الناجح للشباب والمرأة في قطاع الزراعة.

27. الإشارة إلى أهمية تعزيز دور المنظمات الزراعية المحلية ومشاركتها في اتخاذ القرار لدعم عملية تنمية الزراعة في حوض البحر المتوسط.

28. التوصية بإيلاء الأهمية لوضع سياسات زراعية ضمن الإتحاد من أجل المتوسط.

حول التدريب المهني كعامل لتشجيع القدرة التنافسية وخلق فرص العمل: أولويات الجهات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة:

المشاركون:

29. التنويه إلى أنه وبالرغم من التطور الكبير في مجال التعليم في العقود الثلاثة الأخيرة، فإن الحاجة ما زالت كبيرة إلى تعزيز ذلك التطور وتقوية أنظمة التعليم والتدريب.

30. التأكيد على الحاجة الخاصة إلى أنظمة تدريب مهني عصري وذات كفاءة كأدوات في تحديث الإقتصاد بغرض المشاركة الناجحة في الإقتصاد العالمي وخلق تعايش اجتماعي أكبر.

31. الإشارة إلى أن الحصول على عمل هو أحد التحديات الأساسية التي تواجه المجتمع والإقتصاد، والتي تتعرض لها المنطقة الأورومتوسطية. كما ينوه المشاركون إلى أن تحقيق التوافق بين وسائل التعليم وعملية الانتقال من المدارس ومراكز التدريب إلى سوق العمل، هي أمور صعبة وغير فعالة في كثير من الدول بشكل عام، كما يظهر ذلك في نسب البطالة العالية خاصة بين الشباب والنساء.

32. الدعوة إلى نظام تدريب مهني مرن يستطيع مواجهة الحاجات المعقدة والمتغيرة للشركات والأفراد، ويسمح بانتشار واسع وإنشاء روابط بين كل من التعليم والتدريب وبين سوق العمل. كما يولي الإهتمام بشكل خاص لمجموعات محددة، كسكان المناطق الريفية.

33. الإشارة إلى أن التدريب المهني عليه تسهيل توظيف العمال ذوي الرواتب، بالإضافة إلى أصحاب الأعمال الحرة وتشجيع نشاطات ريادة الأعمال. حيث يجب الترويج لريادة الأعمال على كافة مستويات النظام التعليمي بدءاً من المرحلة الابتدائية.

34. التأكيد على أنه على سياسات التدريب المهني تسهيل التدريب ضمن الشركات وأماكن العمل وذلك بمشاركة مباشرة من قبل الشركاء في المجتمع، والذين عليهم المشاركة في تصميم وتحديد البرامج التدريبية بالإضافة إلى المشاركة في النشاطات التدريبية.

35. تشجيع الابتكار في التدريب المهني واستخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بهدف تسهيل الوصول إلى التدريب.

36. التنويه إلى الحاجة إلى تعزيز المشاركة في التدريب المهني، والذي ما يزال يُعتبر قناة ثانوية ينضم إليها الأفراد الذين تم استبعادهم من نظام التعليم الأكاديمي. ويجب بذل جهود أكبر لجمع وتخصيص الأموال للتدريب المهني وتحسين جودته بالإضافة إلى تطوير نهج مشترك لتدريب المدربين فيه.

37. الإشارة إلى أنه ما زالت هناك حاجة لوضع الأسس لإدراك أفضل للتدريب المهني في المنطقة وذلك عن طريق إحصاءات محدثة وقابلة للمقارنة.

38. اقتراح تقديم دعم أكبر للتعاون في مجال التدريب المهني بين الإتحاد الأوروبي ودول الشراكة في منطقة البحر المتوسط، وذلك ضمن إطار الإتحاد من أجل المتوسط. كما يجب عقد مؤتمرات وزارية دورية بهدف وضع جدول أعمال إقليمي حول التدريب المهني يتضمن أهدافاً محددة.

حول بناء مجتمع أكثر عدالة في المنطقة الأورومتوسطية

المشاركون:

39. دعوة حكومات المنطقة إلى التحرك لمساعدة سكانها وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً منهم للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية.

40. المشاركون مسرورون لإعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على مبادرة من تونس، للعام 2010 على أنه عام الشباب.

41. الترحيب بإطار العمل المشترك 2006-2011 الذي تم تبنيه في المؤتمر الوزاري حول تعزيز دور المرأة في المجتمع والذي عُقد في اسطنبول عام 2006. وتمت متابعتها في المؤتمر الوزاري لدول الإتحاد من أجل المتوسط المنعقد في مراكش في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2009. حيث تم التأكيد على الحاجة إلى تخصيص الموارد المناسبة لتأمين تنفيذ بالإجراءات في ذلك الإطار بشكل مناسب.

42. اعتبر المشاركون أنه من المهم جداً إعطاء أهمية أكبر لقضايا المرأة المهاجرة و المرأة الواصلة إلى سن التقاعد في دول المنطقة الأورومتوسطية.

43. الدعوة إلى حصول المرأة على تعليم عالي الجودة وتقديم المرأة بشكل أفضل في وسائل الإعلام بهدف تقديم رؤية أعظم لمكانة المرأة في المنطقة.

44. التأكيد على التزام المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المشابهة لها بالإهتمام في هذا المجال والذي أصبح بنداً دائماً على جدول أعمال القمة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المشابهة لها، وموضوعاً

لتقارير عديدة منذ العام 2006. كما رحب المشاركون بما جاء في البيان الختامي في مراكش، والذي يدعو إلى اشراك اكبر للمجتمع المدني بتنفيذ إطار العمل المشترك.

45. اقترح إعداد ورشة عمل دائمة مهمتها تعزيز دور المرأة في المجتمع ورفع تقرير سنوي بذلك إلى المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المشابهة لها وإلى منظمات الإتحاد من أجل المتوسط.

46. الترحيب باقتراح الوزراء بوضع مسألة المساواة بين الجنسين، على لائحة المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للإتحاد من أجل المتوسط.

47. الإشارة بارتياح إلى أن العديد من دول الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط صادقت على معاهدة الأمم المتحدة حول حقوق المعاقين وبالتالي وضعت الأسس لتحسين مستوى معيشة الأشخاص ذوي الإعاقة.

48. الإشارة إلى أن التصديق على المعاهدة هو الخطوة الأولى في طريق طويل لتغيير موقف المجتمع من الأشخاص ذوي الإعاقة وتغيير بينتهم المعيشية في كل من الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي ودول الشراكة المتوسطية. ويأسف المشاركون للوضع الاجتماعي والاقتصادي اليوم لجماعات سكانية مختلفة تشمل هؤلاء الأشخاص وهو ما لا يتوافق مع متطلبات تلك المعاهدة.

49. اقترح مشاركة منظمات المجتمع المدني ممثلة بالمرأة أو بذوي الإحتياجات الخاصة بشكل أكثر فعالية في التعاون الأورو- متوسطي، وعلى سبيل المثال من خلال المشاركة ببرامج ومشاريع "سياسة الجوار الأوروي ENP".

حول برنامج العمل 2011- 2012

المشاركون:

50. الإشارة إلى إتمام مشروع (TRESMED 3) والدعم المقدم من قبل المفوضية الأوروبية لتجديده.

51. قرر المشاركون معالجة المواضيع التالية في عام 2011:

- أ) الهجرة والتعاون في المنطقة الأورو- متوسطة.
- ب) تعزيز روح المبادرة والابتكار والإبداع في المنطقة الأورو- متوسطة.
- ت) تنمية المناطق الريفية وخلق فرص عمل في المنطقة الأورو- متوسطة.

52. قرر المشاركون معالجة موضوع السياسات الصناعية المتكاملة (خاصة فيما يتعلق بالطاقة) في العام 2012.

اقترح المشاركون في القمة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة تقديم هذا البيان إلى قمة الإتحاد من أجل المتوسط المزمع عقدها في برشلونة في 20 و21 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2010.

*

* *

الملحقات

عضوية الجهات المكونة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية الأورومتوسطية والمؤسسات المشابهة لها المماثلة التابعة للفترة بين عامي 2010 و2012.

1. تم (أو سيتم) إعداد ورشات العمل التالية:

- الهجرة والتعاون ضمن المنطقة الأورو-متوسطية: بإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اليوناني بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني والمجلس الإيطالي الوطني للاقتصاد والعمل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمالطا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التونسي ووفد ممثلي المغرب واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية (EESC).
- تعزيز ريادة الأعمال والابتكار والإبداع في المنطقة الأورومتوسطية: بإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني وبالتعاون مع المجلس الإيطالي الوطني للاقتصاد والعمل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التونسي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني وممثلي الوفد التركي لدى اللجنة الاستشارية التركية- الأوروبية المشتركة، بالإضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني.
- تنمية المناطق الريفية وإيجاد فرص عمل في المنطقة الأورومتوسطية: بإشراف اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التونسي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني والمجلس الإيطالي الوطني للاقتصاد والعمل، بالإضافة إلى ممثلي الوفد التركي لدى اللجنة الاستشارية التركية- الأوروبية المشتركة.
- تحقيق التكامل في السياسات الصناعية (خاصة فيما يتعلق بالطاقة): بإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني وبالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي والمجلس الإيطالي الوطني للاقتصاد والعمل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التونسي بالإضافة إلى ممثلي الوفد التركي لدى اللجنة الاستشارية التركية- الأوروبية المشتركة.
- تعزيز دور المرأة في المجتمع (مجموعة عمل دائمة)
